

السعودية تكشف عن أول قضية فساد مرتبطة بكورونا

أعلنت السلطات السعودية، الأحد، فتح قضية فساد مالي وإداري تشمل مسؤولين قياديين في وزارتي الصحة والسياحة على خلفية التطورات المتعلقة بجائحة فيروس "كورونا".

وصرح مصدر مسؤول بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"، حسب وكالة "واس" الرسمية، أن الهيئة باشرت قضية فساد مالي وإداري تورط فيها اثنان من قيادات الشؤون الصحية بمنطقة الرياض، بالاشتراك مع 6 أشخاص أحدهم مالك أحد الفنادق.

وتتعلق القضية باستغلال إنفاق الدولة السخي لاحتواء الأزمة الحالية المتعلقة بفيروس "كورونا" المستجد، وتوفير السكن الملائم للمواطنين العائدين من الخارج لقضاء مدة الحجر الصحي، من خلال اشتراط عمولات على الفنادق للحصول على فرصة التعاقد مع وزارة الصحة، ما نتج عنه تحميل الدولة نفقات مالية تفوق السعر العادل للخدمة.

وذكر المصدر أن أحد القياديين بوزارة السياحة "أخل بواجباته الوظيفية من خلال تمرير عرض أسعار مبالغ فيه لوزارة الصحة بحكم عمله بوزارة السياحة لغرض توفير خدمة السكن للمواطنين العائدين من الخارج لقضاء مدة الحجر الصحي".

وأضاف أن التحقيق مع هذا المسؤول القيادي "انتهى إلى إقراره بإخلاله بواجباته الوظيفية وتفريطه بالمال العام، ويجري العمل على استكمال اللازم بحق المتورطين تمهيدا لإحالتهم للقضاء للنظر فيما نسب إليهم".

وأهابت الهيئة بالجميع "إلى المبادرة في الإبلاغ عبر قنواتها المتاحة عن أي ممارسات فساد مالي أو إداري لمنع تقويض الجهود القائمة في احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد أو الإضرار بالمال العام بأي صورة كانت، وتنوه بأن جرائم الفساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم، وأن المادة السادسة عشرة من نظام مكافحة الرشوة قضت بإعفاء كل من الراشي والوسيط من العقوبة الأصلية والتبعية عند المبادرة في الإبلاغ عن الجريمة قبل اكتشافها".

وأكدت الهيئة أن "التجاوزات لأي موظف هي سلوك فردي لا يمثل الجهة التي يعمل بها بأي صورة كانت، وستواصل مباشرة اختصاصاتها وفق مبدأ سيادة النظام، وتطبيق الأنظمة بحق كل من يمس المال العام بشكل

غير مشروع أو يخل بواجباته الوظيفية المقررة نظاماً".
وتجاوز عدد الإصابات بالفيروس في السعودية 9 آلاف إصابة، توفي منهم 97 شخصاً.
سعوديون عالقون بالمغرب: لا نملك مصاريف تحاليل كورونا والسفارة تتجاهلنا

المصدر | الخليج الجديد + وكالات